((اثر احتلال عام ٢٠٠٣ في تعظيم الفساد الإداري وأثاره السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العراقي))

The 2003 Occupation Impact in Inflating Managerial Corruption and its Social and economic negative effects on the Iraqi Society

د. كريم ضمد مشير الفتلاوي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الخلاصة:

اثر احتلال عام ٢٠٠٣ في تعظيم الفساد الإداري وأثاره السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العراقي لم يكن الفساد الإداري وليد الاحتلال ولكن المشكلة تكمن في تعظيم وزيادة وتاثره بشكل لم يشبهه نظير على مر عصور طويلة في العراق مما كان له اثر بالغ انعكس سلبا على المجتمع العراقي في الجوانب الاقتصادية وإعادة بناء وصياغة المجتمع العراقي بصورة مشوهه ومن هنا تأتي أهمية بحث هذه المشكلة بغية معرفة الأسباب الحقيقية وراء الفساد ومحاولة استقراء بعض المعالجات .

ارتكز البحث على فرضية مفادها أن الاحتلال له دور مؤثر سلبا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العراقي وبغية التوصل إلى النتائج المرجوة ثم تناول الموضوع في أربعه محاور:

١ـ إطار مفاهيمي
٢ـ حالة الفساد الإداري في العراق ما قبل الاحتلال
٣ـ الفساد في ظل فترة الاحتلال الأمريكي
٤ـ إسقاطات الفساد الاقتصادية والاجتماعية

واستخدم الباحث أسلوب التحليل التاريخي والأسلوب الوصفي لتحليل مضامين الواقع ومستوى التقاطع والاستجابه المتاتيه نتيجه التسامح ظاهرة الفساد ورود افعال المجتمع تجاهها

وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات كان من بينها

١ـ ان الفساد الاداري ظاهرة سائدة في الانظمة السياسية العراقية
٢ـ ان الحكم القروي الاستبدادي يعد عامل مهم في خلق وايجاد الفساد
٣ـ ساهم الاحتلال وشخوصه في تضخيم ظاهرة الفساد
٤ـ ان المشكلة قابلة للحل اذا ماريد حلها .

ومن التوصيات :

١ـ لحل المشكلة لابد من التخاص من النظم الاستبدادية من خلال اعتماد الديمقراطية
٢ـ اعتماد منهجية تعتمد على الوطنية كعامل مشترك بين المواطنين والعمل بموجبها ومغادرة الطائفية والعرقية
٣ـ التوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة في سلم الرواتب تعد وسائل مهمة في الحد من الفساد الاداري

Marageria Corruption way there where occupation started. The problem lies in enlarging the effects of corrupation to an extent that has never been witnessed in Iraq for a very long time. This, consequeatly, negatively affected the Iraqi society in a deformed manner.The importance of the stady is knowing the real reasons behind corruption and inducting some remedies.It is hypothesized that the occupation has a negative effective role socially and economically practised upon the Iraqi society. In order to attain the desired results, the study is handled in four points:

1) aspectual frame.
2) managerial corruption before the occupation.
3) corruption during occupation.
4) corruption's social and economic effects.

The researcher has used the historical and the descriptive approaches to analyze reality, levels of intersection and response due to the wide range of corruption and the society's reactions towards it.The research concludes the following:

1) Marageria corruption is a prevailing phenomenon in the Iraqi political regimes.
2) The dictatorial ruling is an important factor in creating corrption.
3) The occuption and its personal contribute so much to corrption.
4) The problem is solvable.

The study recommeds that:

1) To solve the problem, dictatorship must be eliminated and replaced by democracy.
2) Patriotism should be adopted as a common factor a mong people, leaving out all kinds of sectarianism and racism.
3) Fair delivery of fortune and the reconsideration of salary scale.

المقدمة : ـ

واجهت البلدان العربية بعد الحرب العالمية الأولى أوضاع الانتداب من قبل البلدان الأوربية التي انتصرت في الحرب ، وآيا كانت تلك البلدان ، فان نمط الانتداب الذي كان أحدى معطيات (عصبة الأمم) يعد من أهم العوامل التي ولدت وأدت

الى الفساد والاستبداد وابتعاد نظم الحكم العربية عن الديمقراطية والشفافية وقربها من الشمولية بسبب العلاقات غير المتكافئة بين مجموعة البلدان التي تحت الانتداب ، وتلك القائمة عليه ، وقد اثر الفساد في مسارات التنمية الاقتصادية من خلال الابتعاد عن (فرصة التكاليف البديلة) لاستخدام الموارد مما اثر بدوره على معدلات النمو لصالح الفئات ذات الدخل المرتفع والمتحالفة مع قوى الانتداب وقادت مظاهر الفساد في معظم البلدان العربية الى تشكيل ثقافات جديدة أدت الى إعادة تكوين نسق سيكولوجية أفراد المجتمع ، وأثرت هذه المسارات في تشكيل بنية المجتمع العربي ليصبح الفساد احد وسائل تكوين التعامل الوظيفي في الزمن المعاصر وبنائه . ولاستدامة العلاقات غير المتكافئة بين المجموعتين من البلدان المذكورة (المنتدبة والمنتدبة) تنامت حالة الاستبداد المعجلة لظاهرة الفساد ، لا إن متضمنات الاستبداد وما ينتج عنها من مظاهر غير مرغوبة أخذت تنحسر بتنامي اتجاهات التحرر الوطني واتساع جغرافيته منذ ثورة تموز / ١٩٥٢ في مصر ثم تبعها العراق والجزائر وبلدان عربية اخرى . ولكن تباطؤ حركة التحرر الوطني وتراجعها بعد منتصف الستينات ترتب عليه امتداد متضمنات النظام الرأسمالي الجديد الى إطراف واسعة من دول العالم ، وأعادت العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين دول النظام الرأسمالي الجديد ومجموعة البلدان النامية ، وقد تطلب استدامة هذه العلاقات قدراً او أخرا من الإكراه أحيانا والفساد أحيانا اخرى ، فتمخضت عن هذه الإجراءات نظم للحكم تكتنفها السمات المذكورة ، وهي أدوات السيطرة على مجتمعاتها وعندما لا تبدي هذه المجتمعات مرونة كافية لتصبح إطرافا في النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد فان وسائل القوة والسيطرة تعد في مقدمة الأدوات المؤدية لوضع هذه الاقتصادات في المسار والنسق الرئيسي للنظام المذكور، وتعد حالة العراق نموذجا لهذه الطروحات،إذ يصبح الفساد مسالة في غاية الضرورة لتأكيد متضمنات النموذج واستدامة حالة الاحتلال وأدامت العلاقات غير المتكافئة .

المشكلة: ـ

إن بحث ظاهرة الفساد وإثره على المجتمع والاقتصاد لم تكن هي الغاية بحد ذاتها ، ذلك لأنه لا يختلف احد على إن كافة المجتمعات في الشرق والغرب تحتوي على قدر معين من الفساد إذ لا يوجد على وجه البسيط ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو تماما من الفساد والمفسدين لكن القضية التي تشغل بال المجتمع هذه الأيام هي ليست بالتحديد وجود قدر معين من الفساد في معاملاتها اليومية، وإنما القضية التي تشغل بال المجتمع اليوم هي حجم الفساد دائرته وتشابك علاقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل . مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل المجتمع العراقي . ويعد الاحتلال احد العوامل المهمه في تعظيم الفساد واثاره الاقتصاديه والاجتماعيه .

الاهميه :ـ

وما يهمنا هنا التأكيد على إن الفساد لـه آلياته وأثاره الانتشارية ومظاعفاته التي تؤثـر علـى نسيـج المجتمع وسلوكيات الأفراد وطريقـة أداء الاقتصاد وبالتالـي إعـادة صياغة (نظام القيم) .

الفرضية :ـ

يؤثر الاحتلال في تعظيم الفساد الاداري واثاره السلبيه الاقتصاديه والاجتماعيه على المجتمع العراقي . ولإثبات صحة الفرضية او عدمها تبنى البحث الهيكلة التالية :

١- إطار مفاهيمي
٢- حالة الاداري الفساد في العراق
٣- الفساد في ظل فترة الاحتلال الأجنبي
٤- إسقاطات الفساد الاقتصادية والاجتماعية
٥- الخاتمة

اساليب البحث :ـ

وكانت اساليب البحث هي التحليل التاريخي والمنهج ألوصفي لتحليل مضامن الواقع ومستوى التقاطع والإستجابة للإسقاطات المتأتية نتيجة اتساع ظاهرة الفساد وردود أفعال المجتمع تجاهها ومستوى تفاعله وانفعاله معها .

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها إن تساهم في تسليط الضوء على بعض الحلول .

(٣٣)

١ ـ الإطار ألمفاهيمي

يقتضي الاتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها حتى ينحصر النقاش في إطاره الموضوعي . وطبقا لذلك فان الفساد كما عرفه ابن منظور في لسان العرب بأنه نقيض الصلاح واشار في ذلك إلى قوله تعالى ((ويسعون في الأرض فسادا [٢])) ، والفساد في معناه الواسع هو اساءة استعمال السلطة العامة، وفي إطار

هذا المفهوم يمكن تحديد نمط العلاقة بين الفرد والسلطة ، وان انتشاره يشوه هذه العلاقة باتجاه تعظيم منافع الأفراد على حساب المنافع العامة وبذلك تفقد الحكومة شرعيتها ، لا سيما عندما يتمركز الفساد في البنيةالفوقيه للمجتمع والدولة، وفي هذه الحالة سيقوم النظام الوظيفي للحكم على الو لاءات الدينية أو السياسية او القبلية اوالشخصية ، وفي المفهوم الإداري سيؤدي الفساد إلى

(توزيع الفرص) بدلا من (تكافؤ الفرص) في البناء الوظيفي للدولة ، وقد يأخذ الفساد أشكالا مختلفة في المجالات السياسية ولا سيما المسائل المرتبطة بالتمويل وإدارة نظام الحكم[٣] .

وقد ينتشر الفساد في البنى التحتية في الدولة والمجتمع ، وفي هذه الحالة يتسع في قاعدة عريضة لدى الأفراد في الجهاز الوظيفي للدولة ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي ، وفي إي من الحالتين أو الاثنين معا فانه يعمل على تباطوء النمو الاقتصادي في المدى القصير وتوقف النمو أو انحداره إلى الأسفل في المدى البعيد ، ومن ثم تنعكس اضراره غير المباشرة على فئات واسعة من المجتمع لاسيما ذات الدخل المتوسط او المنخفض ، في حين لاتستفاد من الفساد بصورة مباشرة سوى فئات محدودة تنحصر في بعض متخذي القرارات على صعيد المجتمع وتنسحب الى التابعين لهم من تكويناتهم الهيكلية من فئات المجتمع الأخرى.

ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو الأتي:- الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص[٥] .[٤]

فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد او أجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء او وسطاء لشركات او إعمال خاصة بتقديمهم رشاوى للاستفادة من سياسات وإجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج القوانين المرئية ، كما يمكن للفساد إن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعين الأقارب او سرقة أموال الدولة مباشرة .

ويشير هذا التعريف الى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:-

١- آلية دفع الرشوة والعمولة (المباشرة) الى الموظفين والمسئولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية وهو ما يسمى تارخيا بالمنطقة العربية (البرطيل) .

٢- وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي في قطاع الأعمال العام والخاص. وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ (الفساد الصغير) وهو مختلف تماماً عما يمكن تسميته بـ (الفساد الكبير)المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح و الحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسية وما الى ذلك من ممارسات . ومثل هذا الفساد الكبير عادة ما يحدث على المستويين السياسي والبيروقراطي ، مع ملاحظة ان الاول يمكن إن يكون مستقلا بدرجة او بأخرى عن الثاني او يمكن إن يكون بينهما درجة عالية من التشابك والتداخل . إذا عادة ما يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد . وقديما تحدث ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن (الجاه المفيد للمال) وكأنه يقرا واقعنا العربي والعراقي المعاصر ، اذ يرى ابن خلدون إن المال تابع للجاه والسلطة[٦]، وليس العكس ، كما حدث في بعض البلدان الغربية إثناء عملية التطور الرأسمالي . وإذ كان البعض يكونون الثروات ويحققون التراكم المالي من خلال التجارة فقد أشار ابن خلدون الى الأموال الكثيرة التي تختلط فيها ((التجارة بالأمارة)) إذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإداري ، في أعلى مراتب جهاز الدولة أوضاعا تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية وتكون الثروات السريعة وتكوين عادة بمثابة (ريع المنصب) .ولعل تلك الخصائص لعمليات التراكم المالي (وليس الإنتاجي) ، من خلال المواقع والمناصب الوضيفية العليا ، ميزت العديد من بلدان العالم الثالث ، وهي التي دفعت عالم الاجتماع الفرنسي المشـــهور (بييربورديو (pieree Bourdieu)) إلى وضع مفهوم (راس المال الرمزي) ليقابل به (راس المال المادي) الملموس والمتعارف عليه ، فهؤلاء الذين يقبضون على مقاليد ومكونات (راس المال الرمزي) في ثنايا هيكل السلطة لهم دور ها م في إعادة إنتاج الفساد في العديد من بلدان العالم الثالث وسد الطريق أمام عمليات (التراكم الإنتاجي)[٧] .

٢- حالة الفساد في العراق

بغية تسليط الضوء على الفساد الإداري في العراق لابد من استعراض الجوانب آلاتية :

أولا: رؤى تاريخية

يصعب تحليل ظاهرة الفساد في العراق في ظل الظروف الراهنة ((أجواءالاحتلال)) اذا لم تكن موصولة بتاريخ الظاهرة في ظل أوضاع نظم الحكم المتتابع على هذه الدولة .

فقد عانى المجتمع العراقي من أوضاع الفساد منذ تشكيل دولته بعد رحيل الدولة العثمانية وممارساتها في التسلط والتتريك خلال القرون الأربعة الأخيرة من حكمها . كما عانت الدولة العراقية التي تشكلت عام ١٩٢٠ تحت الانتداب البريطاني وفقا لاتفاقية سايكس بيكو من طغيان الانتداب الأجنبي نتيجة الترابط بينه وبين الفساد ، وقاوم المجتمع العراقي هذه الأوضاع وكان ابرز صور الرفض والمقاومة ممثلا بتنظيمات ثورة العشرين [٨] التي عجلت أثارها برحيل الانتداب ليصبح العراق عضوا في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ م . وواجهت الدولة العراقية الحديثة بعد ذلك بعام أوضاعا غير مستقرة بسبب وفاة الملك فيصل الأول ، ثم التآمر على الملك غازي الذي انتهت فترة حكمة بوفاة غامضة وتبعته

مرحلة وصاية عبد الإله ، وخلالها أعطيت الفرصة من قبل بريطانيا لإدارة العراق الى رموز تعكس سياستها ، وأدخلت السياسة العراقية في لعبة التحالفات في كواليس المسرح السياسي . وتطلب ذلك سيادة مناخ بعيد عن الأجواء الموقرة لحقوق الإنسان ، فقد قيدت حريات القوى الوطنية وظيقت الخيارات السياسية أمام قوى المجتمع الوطنية ، وعمق الاتجاه ذو البعد الواحد لنظام الحكم وقد تطلب ذلك قدرا من الاستبداد لإدامة هذه الأوضاع المساعدة على استدامة نظام الحكم .

وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى رحيل النظام الملكي حالة من عدم الاستقرار السياسي وتأثرت خلالها قرارات نظام الحكم بالسياسة البريطانية الى حد بعيد وكانت أكثر أوضاع الفساد وضوحا تلك التي تضمنت الاتفاقيات الاقتصادية حول نمط استخدام النفط ، وما ترتب عليه من جمود اسعارة إلى حد بعيد . أضاع فرص متعددة للتنمية الاقتصادية وسعى نظام حكم نوري السعيد للتحالف مع بريطانيا من خلال تكوينه لحلف بغداد للهيمنة على مسارات الأوضاع السياسية ونسق البيئة الاجتماعية ، وترتب على هذه الأوضاع تباين في توزيع الدخل لتأكيد الو لاءات للنظام القائم ، وقد بلغ هذا التباين أقصاه في صورة ارتفاع في قيمة (معامل جيني) لتوزيع الأصول المولدة للدخل (الأراضي الزراعية) في المناطق الريفية حيث بلغ نحو (٠,٨١) وهي قيمة تعد مرتفعة جدا وفقا لمعايير العدالة في توزيع الدخل وقد حفزت هذه الاجواء العديد من القوى الوطنية لإحداث تغيرات في نظام الحكم عام ١٩٥٨ م .

وقد أدخلت السياسة العراقية الجديدة في خظم تناقضات تيارات القوى السياسية(٩) المتباينة ولا سيما التيارات التي تتمحور بصورة او باخرى تحت مظلة اليمين السياسي او اليسار الإيديولوجي،(١٠) الا إن المتضمنات العسكرية في مفهومها وتكويناتها المؤسسية التسلطية سادت ليس في العراق فقط وانما في جميع بنية المجتمع العربي في صورتها الظاهرية للحركة الوطنية في اطار التحولات من أوضاع الانتداب الاجنبي الى حالات التكوينات المحلية الوطنية ، أدت هذه التناقضات في نهاية الأمر الى رحيل نظام الحكم عام ١٩٦٣ م . وقد مهدت السنوات الخمسة التي تلت العام المذكور الأجواء السياسية لتحالفات(١١) حزب البعث العربي الاشتراكي باتجاه إحداث تغير في نظام الحكم ، والذي جرى فعلا في عام ١٩٦٨ م . واستمر نظام حكم الحزب الواحد عبر ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن ساد خلالها قدركبير من الفساد وانعكست مصفوفة التشوهات الحاصلة في توزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات(١٢) المختلفة وما يترتب عليها من اعادة توزيع الدخل لصالح فئات دون اخرى وكان من نتيجة ذلك رحيله في نيسان ٢٠٠٣ .

ثانيا : الفساد الإداري لنظام صدام:

تميز الفساد الإداري لنظام صدام بالمركزية المدعومة بالمؤسسات الأمنية والمخابرات والجهاز الحزبي لهذا يمكن ان نعتبر الفساد الذي يدار من قبل صدام وعائلته كان موجها ومنظما ومحصورا بالجهات التي يرغب إن تزاوله من قبله . ويمكن ان نقسم الجهات التي كانت مسموحا لها بالتلاعب بمقدرات البلد دون أي رقابة إدارية وقانونية مسؤولة هي :

١- الإمبراطورية المالية (١٣) :

قدرت الدوائر المالية وبعض الصحافة العالمية ثروة صدام مابين ٤الى ٤٠ مليار دولار وسبب هذا الاختلاف هي السرية الصارمة على كل الخلايا التي تدير هذه الإمبراطورية المالية .والذي كان يديرها فترة من الفترات برزان التكريتي فمثلا ذكرت جريدة صباح التركية إن صدام حاول تهريب ثروته الخاصة التي تقدر باثنى عشر مليار دولار الى خارج العراق عن طريق احد رجال الأعمال من اصل تركي لكن هذه الخطة تم إجهاضها بسبب تحذير المخابرات التركية . وصنفت مجلة نوريس (صدام) بالمرتبة الثالثة في قائمه أغنياء العالم ، يتقاسمها مع أمير نيشتنشتاين هانس ادم الثاني حيث قدرت المجلة ثروة كل منهما بملياري دولار .

وهناك العديد من المعلومات التي تؤكد على امتلاك صدام حسين لثروات هائلة اقتطعها من أموال العراقيين وأودعها في بنوك عالمية وبأسماء مختلفة .

٢- شركات صدام وعقاراته:

منذ حرب الخليج انفق صدام أكثر من بليوني دولار في بناء ٤٨ قصراً جهز بعضها بتحفيات مطلية بالذهب ، وافتتح عام ١٩٩٩ مجمع صداميات الثرثار وأكثر من ٦٠٠ منزل سكني للموظفين الحكوميين وملكية كل هذا لصدام وعائلته إضافة الى المنتجعات السياحية في الموصل والبصرة التي كانت محصورة في استخدامها فقط لصدام وعائلته وعشيرته .

وقد كتب شولنيك مقالاً حول شركات صدام كأحد المالكين الأساسين لشركة Daimler-Chrysler التي تصنع بعض الأدوات الاحتياطية لسيارات وشاحنات المرسيدس بينز ، كان يمكن لصدام (لو لم يكن محصوراً في بلده) أن يحضر اجتماعات الشركة ، ويملك صدام(١٤) شركة الأسلحة Fairchild Misslles في ايطاليا كما يملك شركة Matra في باريس وهي شركة متخصصة في صناعة الستلايت .ومن بين الممتلكات الأخرى أيضا People mover المستخدم في مطار O Hare الدولي في شيكاغو ، وهو عبارة عن سكة حديد لنقل الركاب وأمتعتهم من مداخل المطارات الى الطائرات .وهو ايضا احد المالكين الاساسين لشركة (هاشيتي) الضخمة التي لها رصيد كبير من الممتلكات في الولايات المتحدةوأضاف صاحب المقال بأن الرئيس صدام يشرف شخصياً على عمليات تهريب البترول ويشرف بشكل كامل على نشاط وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة النفط وأن كل عمليات البيع والشراء والتمويل في هده المؤسسات لاتتم إلا بأمر منه وأن المسؤلين عن هذه المؤسسات ليس لهم أي دور حقيقي في رسم سياساتها او الرقابة على سير إعمالها .

٣- عائلة صدام وأقربائه[١٥] .

الدائرة الثانية التي كان مسموحاً لها في عمليات الفساد المنظم والموجة هي عائلته وأقربائه فمنذ أواخر الثمانينات حين صدر قرار صدام بخصخصة الشركات العامة ، وبموجب هذا القرار استولى على تلك الشركات بأبخس ألاثمان . وكان كل فرد من عائلة صدام له تخصص في عملية الفساد الإداري.قسم كان متخصصاً بسرقة السيارات وتهريب النفط وسرقة شركات النقل العام والسيطرة عليها وقسم اخر سيطر على كثير من المزارع والبساتين داخل بغداد وخارجها ، وتولى اخر عمليات تهريب اثار العراق وبيعها في الخارج بأبخس ألاثمان عن طريق وسطاء عراقيين وعرب . إما اخطر عمليات فساد قامت بها تلك العائلة هي طبع العملة الورقيه بدون أي غطاء يدعمها من العملة الصعبة . مما أدى الى هبوط العملة العراقية الى أدنى قيمة ففي عام ١٩٩٥ وصل سعر صرف الدولار الذي أصبح معيار تقيس به فئات المجتمع كافة مستواها المعيشي ومستوى دخلها الى حدود (٣٠٠٠) الاف دينار للدولار الواحد ، أي أصبح الراتب الشهري لقطاع واسع من المواطنين وهم الموظفون ومحدودي الدخل الذين كان دخلهم يتراوح في حينه ما بين (٣٠٠٠ -٤٠٠٠) الاف دينار أي في حدود (دولار وثلث الدولار) هذا الانخفاض المريع في المستوى المعيشي لهذه الشريحة من المواطنين والتي تمثل الجهاز التنفيذي للدولة أدى بالنتيجة الى اضطرار قسم كبير من الموظفين الى اخذ الرشوة او ممارسة جوانب من الفساد الإداري (الاضطراري) .

٤- الفساد في مؤسسات الجيش وحزب البعث والمؤسسات الأخرى[١٦] :

١- الجيش : - وهو من المؤسسات المسموح لها في ممارسة الفساد الإداري وتتلخص بما يأتي :

أ- عملية السلب والنهب الذي قام به أفراد الجيش نتيجة الحرب مع الكويت وإيران .

ب- ابتزاز الجنود بالمبالغ والرشاوى مقابل منحهم بعض الاجازات ونقلهم الى الأماكن الآمنة .

ج- السيطرة على ممتلكات ومزارع العوائل المعارضة للنظام والتي صودرت من قبل صدام .

د- سرقة أرزاق الجنود أو التواطؤ مع المقاولين المسؤلين عن ذلك مقابل مبالغ كبيرة .

هـ- سرقة الأسلحة والأعتدة والبطانيات وغير ذلك من أموال الجيش

٢- الفساد الإداري لحزب البعث :-

لقد شمل فساد الحزب شتى مناحي الحياة في المجتمع العراقي فقد جعل ٥% من واردات نفط العراق في ميزانية خاصة تكون تحت تصرف القيادة القومية والقطرية لحزب البعث ، كما سرقت على يد حزب البعث عشرات البلايين من الدولارات وتحت مسميات عديدة وبالاستعانة بخبرات البنوك و المحامين وعن طريق غسيل الأموال وتأسيس شركات وهمية في بعض الدول العربية والتي تستخدمها ألان غطاءلعمليات الفوضى في العراق[١٧] . واكبر عملية فساد مارسها النظام وحزبه هي عملية (الولاء مقابل الغذاء) حيث جعل كابونات خاصة يتم إعطائها لأشخاص معينين عرب او مسؤلين دوليين يتم به بيع النفط عن طريق سوق سوداء ويكون واردها الى هؤلاء المرتشين ٠ وانتشر الفساد بشكل كبير في أجهزة القضاء والتعليم من خلال تعيين جميع قياداته من العناصر البعثية مما جعلها مؤسسات مغلقة لخدمة مصالح النظام كما مارس الحزب دور ترويعي من خلال كتابة التقارير على العوائل وجعلها تحت طائلة الابتزاز حتى أصبح لكل تقرير ثمن معين تبتز به العوائل وألا ستكون تحت طائلة القضاء المسيطر عليه من قبل الحزب كما أسلفنا .

٣- الفساد في المؤسسات الأخرى :

شهدت مؤسسات القطاع التجاري هي الأخرى ظاهرة الفساد حيث أصبحت الاتفاقيات التجارية وسيلة ضغط وأغراء للدول العربية ورجال إعمالها مقابل كسب الولاء للنظام بغية تمرير البضائع الفاسدة وبأسعار خيالية حالة طبيعية. كما شهدت دوائر أجهزة الأمن الداخلي اكبر عمليات الفساد من خلال التنسيق بين العصابات وأجهزة الشرطة والمخابرات وبين المخابرات والنظام السياسي بأن قيمة كل دعوى تثبت ضد مواطن لها ثمن يصل الى خمسة ملايين دينار حسب حجمها وأهميتها مما دفع أجهزة المخابرات والأمن الى الإبداع في إيجاد الجرائم والقضايا وإجبار المواطن على الاعتراف دون ذنب له فيها .

والصحة هي الأخرى لم تسلم من ظاهرة الفساد من خلال ظاهرة تهريب الأدوية واستيراد الأدوية الفاسدة ، وأخيرا كشف تلفزيون العراقية عن جريمة تواطؤ النظام السياسي مع النظام الفرنسي في قضية استيراد أدوية ملوثة بفيروس فقدان المناعة وعدم مطالبة النظام تعويضات لعوائل الضحايا إضافة الى عدم الإعلان عن الجريمة .

٣- الفساد في ظل فترة الاحتلال

أولا: المتضمنات الرئيسية الخارجية للفساد في العراق .

تنحصر فترة التحليل ما بعد شهر نيسان ٢٠٠٣ وتعد هذه الفترة المشار إليها من اعنف المراحل التي شهدها التاريخ العربي المعاصر بين رحيل المنظومة الاشتراكية بكل تناقضاتها وعدم قدرتها على النمو والاستدامة من جانب وامتداد النظام الرأسمالي الجديد بكل ما يملكه من وسائل العنف والاستبداد على ارض البلدان النامية ولاسيما الشرق الأوسط من جانب أخر. ففي هذه الفترة استطاعت قوى التحالف الأمريكية البريطانية من أنجاز احتلال العراق في التاسع من نيسان من[١٨]

عام ٢٠٠٣ خارج إطار الشرعية الدولية مستندة في صناعة القرار الأمريكي على سيل متدفق من أفكار مؤسسات ومراكز الدراسات الاستراتيجية يتقدمهم مركز دراسات المشروع الأمريكي (AEI) ومجلس سياسات الدفاع . وكانت الفروض التي اعتمد عليها القرار الأمريكي ترتبط بصورة او بأخرى على الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة والتي تبنتها مجموعة الخبراء الذين يطلق عليهم بالمحافظين الجدد والتي يتحدد في إطار هذه الاستراتتيجية مستقبل القرن الأمريكي القادم ،من هنا لم يأتي القرار الأمريكي لاحتلال العراق من فراغ ، ولم يكن في إطار تحليل المؤامرة ،وإنما كان في إطار فروض تعتمد في صياغتها وتنفيذها إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط ، وان احتلال العراق يعد مدخلاً لهذه الهيكلية الجديدة .في إطار المشروع الرأسمالي الجديد ،وهكذا كان قرار الاحتلال غير محتاج الى الحصول على شرعية دولية لتنفيذه إنما أملته ضرورات التطور الرأسمالي وفيما بعد ولإضفاء الشرعية الدولية في إطارها الشكلي ،ولاسيما إن تفردها قد واجهته ضغوطا داخلية وخارجية واسعة . استصدرت بعده الولايات المتحدة القرار ١٤٨٣ من مجلس الأمن في الثاني والعشرين من أيار في عام ٢٠٠٣ ، أي بعد ما يزيد على الشهرين من بدأ الاحتلال ، وكانت هذه بداية حالة الفساد في العلاقات الدولية الحديثة .اذ في إطار الاتفاق العام حول تعريف ((الفساد)) بأنه إساءة في استعمال السلطة العامة[١٩] ، فان عدم استحصال الشرعية الدولية قبل استعمال السلطة واستخدام القوة من قبل القطب المتفرد تجاه احد الدول النامية وعضو في منظمة الأمم المتحدة هو(الفساد) في مفهومه الواسع على الصعيد الدولي ، ولم يكن الفساد في النظام الرأسمالي هو وليد الحداثة في فكر هذا النظام إنما تعد مرجعيته التاريخية استنزاف الموارد المادية والبشرية لعدد من البلدان في القارات النامية الأفريقية والآسيوية منذ القرن السادس عشر والقرون التي تلته .

ثانياً:- المتضمنات الرئيسية للفساد على الصعيد المحلي :

وعلى الصعيد المحلي فانه يمكن تحديد أهم المتضمنات الرئيسية لظاهرة الفساد في العراق تحت الاحتلال الأجنبي ،سواء من خلال التحليل الموضوعي لظواهرها او المؤشرات الكمية التي أظهرها المسح الميداني الذي اجري في مدينة كربلاء ، وقد اعتمد الباحث(ثلاثمائة مشاهدة من اوساط مجتمعية مختلفة في انتماءاتها السياسية وثقافتها وأعمالها المهنية وتوصلت الدراسة الى مؤشرات مهمة للفساد تحت الاحتلال الأجنبي المباشر:-

١- تصاعد وتيرة الفساد مع وجود القوات المحتلة نتيجة جملة من العوامل أهمها أن القوات المحتلة سيطرت على القرار في العراق وأصبحت جميع الموارد الاقتصادية والرأسمالية والنقدية تحت تصرفها أضافه الى أدارتها المدنية وحمايتها العسكرية والأمنية وصرف مبالغ كبيرة من هذه الثروة لتأمين الحماية لقواتها .وتحمل ميزانية العراق إعباء إضافية لا مبرر لها اقتصادياً وقد إشارت ٧٥% من أفراد العينة التي تم استطلاع رأيها بأن الفساد منتشر جداً في العراق في ظل الأوضاع المذكورة بينما اجاب ٢٥%بأنه منتشر فقط .

٢- ظهر الفساد جليا جراء تصرفات الاحتلال نتيجة سوء استعمال السلطة للبنى التحتية وسرقة محتويات البنوك وإتاحة الفرص للسراق بالنهب والسلب وعدم ابدائها مقاومة رادعة لهذه المجاميع باستثناء وزارة النفط ،إضافة الى سماحها بنهب وتدمير أثار العراق ،وكل هذا التصرف والسلوك منافيا لاتفاقية جنيف التي أكدت على قوات الاحتلال حماية البني الارتكازية المادية والمؤسسات النقدية للدولة التي يتم احتلالها . هذه الحقيقة لايمكن إخفائها لان الشعب العراقي كان شاهدا عليها، وقد وسعت هذه الإحداث دائرة الفساد التي لم يشهد لها البلاد مثيلا كما شهده تحت الاحتلال الامريكي وقد أكد ٩٤% من أفراد العينة هذه الحقيقة المؤلمة .

٣- بعد إن دمر المحتوى المؤسسي والمالي والثقافي في العراق جراء العدوان وما رافقه من فساد ، أراد المحتل أجراء إصلاح الأضرار الرئيسية بغية تمشية الأمر فأوكل المهمة إلى الجانب المدني من الاحتلال والذي يطلق عليه (CPH) والذي ترتب على هذا النمط من الإلية تحت مناخ الاحتلال تزايد حالة الفساد من خلال لجان مشتريات مستلزمات الإصلاح ولا سيما في ذلك الجانب المتعامل مع القطاع الخاص ، اذ غالبا ما يتم التعاقد خارج إطار التغطية القانونية بسبب غياب المؤسسات المساعدة والمراقبة على إجراءات من هذا النوع . وبذلك ترتب على هذا ازدياد انتشار ظاهرة الفساد في مرافق متعددة . وقد أكد ٦٤ % من أفراد العينة إن سبب انتشار الفساد هو سلطة الاحتلال ولاسيما السياسيين منها ، بينما أشار ٥٠ % من هؤلاء بان الفساد قد ساهم به رجال الأعمال والمقاولون وكبار موظفي في مجالات الأعمار في حين أجاب ٣٥ % من أفراد العينة بان صغار الموظفين أيضا أسهموا في الفساد في ظل أجواء الاحتلال .

٤- غالبا ما يبدأ تركز الفساد في البني الفوقية ، وفي حالة العراق فان بنيته الفوقية هي سلطة الاحتلال سواء العسكرية او المدنية وأصبحت هي القنوات التي تتعامل مع الأوساط الخارجية سواء السلعية او المالية وقد ظهرت أوضاع الفساد في نمط توزيع وإبرام العقود بين الشركات الساعية إلى أعمار العراق وسلطة الاحتلال . إذ على الرغم من إن منافع الأعمال من الامتيازات الممنوحة إلى الشركات محددة ومعرفة في الأوساط الاقتصادية الرأسمالية في نمط علاقاتها وولاءاتها مع متخذي القرارات في الأوساط الرأسمالية ، فأنها قد تمت أيضا خارج الإجراءات القانونية المتعارف عليها في هكذا نسق من العلاقات الاقتصادية ، وفي مقدمة هذه الشركات هي Bechtel Cropinc التي وزعت التزاماتها من الداخل الى شركات ومقاولين أدنى منها في المقدرة الرأسمالية وذلك بنسبة ٩٠ % من الأعمال .

وقد أدى هذا النمط من التوزيع ومنح الالتزامات غير العادلة الى إضرار اقتصادية فادحة نتيجة ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما إن تضخيم التكاليف يزيد من حالة الفساد في الأوساط المتعاملة مع الشركة . ولم تعط سلطة الاحتلال وزنا للأضرار الاجتماعية ولم تحاول وقف الأذى والتدهور الذي أصاب وسائل ومسارات النمو والتنمية

الاقتصادية ، وقد اظهر ٧٨ % ممن استطلعت آراؤهم من أفراد المجتمع بان هذا النمط من الفساد قد جاء جراء غياب المسألة الفعالة للحكم في حين أشار ٣٥ % من هؤلاء الأفراد الى الفساد يعود في مضمونه إلى عدم مؤسسية الحكم و ٢٨ % إلى ضعف القضاء .

٥- يدرك المجتمع العراقي ولاسيما النخبة المثقفة بتسارع معدلات نمو الفساد في المجتمع العراقي في ظل سلطة الاحتلال ، لأن أبناء الشعب العراقي يتعامل مع الإحداث والأوضاع معاً أولا بأول . فقد أكدت وسائل الأعلام الخارجي إن مظاهر الفساد امتدت الى لجان الأمم المتحدة حينما أساءت التصرف في مضمون اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء .

٦- تشير طبيعة منح الامتيازات الى شركات يعد منشأها دول التحالف الى إن سلوكها اتجه نحو النشاطات قصيرة الأمد . لأسباب عديدة سواء كانت بسبب إعمال المقاومة او الإرهابية او احتمالية تعرض نظام الحكم الى التغير او احتمالية عدم التزام نظام الحكم الجديد بالاتفاقيات المبرمة سابقا ،ومن ثم قد تفرض قوانين تحد من مظاهر الفساد ،من هنا فقد سعت الى تحويل هذه العقود والالتزامات الى شركات ومنشئات محلية للتخلص من حالات المخاطرة التي تواجهها في الأوساط العراقية تحت أجواء الاحتلال ،وقد وسعت هذه التعاقدات دائرة الفساد من خلال أنماط التعاقد والتزاحم بين الشركات الأجنبية ونظريتها المحلية للفوز بالعقود ، وهكذا فان الفساد الذي بدأ نشأته بالالتزام بين سلطة الاحتلال والشركات الأجنبية امتد الى الأوساط والنشاطات العراقية ، وقد أبدى ما يزيد على ٦٠% من أفراد العينة الى إن الرشوة كانت وسيلة للحصول على العقود من الباطن ، في حين إن ٢٨% لم يوافقوا على هذا الرأي وعد انتقال المقاولات بين الشركات الأجنبية والمحلية مسألة طبيعية لايسودها الرشوة ولاتقود الى الفساد.

٧- إن اتساع دائرة الفساد في العراق قد رافق نشأت المؤسسات بعد رحيل النظام السابق ، إذا لم توافق سلطة الاحتلال على استقلالية قرارات المؤسسات الحكومية الناشئة ،وبذلك أصبحت المؤسسات من مجلس حكم ووزارات تخضع لارادة المحتل وقراراته ، وان قرارات هذه المؤسسات غير نافذة في أحيانا كثيرة رغم محاولات القوى السياسية، وتبعاً لذلك حجمت الشفافية الواجب إتباعها في المؤسسات وأصبحت هذه المؤسسات محل شبهه٠ لدى الجميع .

٨- تتطلب فترة التحول إنشاء نظام وظيفي في إطار السلطة التنفيذية يقوم على الولاءات السياسية ، ومن ثم الاعتماد على توزيع تلك الفرص بدلاً من تكافؤ الفرص ، فالمجتمع العراقي الذي خرج من تو جهات النظام الشمولي للحزب الواحد واجه نمط أخر من الولاءات السياسية أبعدته عن الكفاءة الوظيفية ، في إطار العلاقة بين مجلس الحكم وسلطة الاحتلال ، فأن المسألة أصبحت شكلية دون مضمون حقيقي ،ولاسيما ان وجود بعض الفئات التي تتوقع ان تنحسر مواقعها الوظيفية فيما بعد مرحلة التحول يصبح تطرفها أحيانا نحو الفساد اكبر لتوفير الأموال بغية إدامة أوضاعها في المستقبل.

٤- إسقاطات الفساد الاقتصادية والاجتماعية

إن استشراء ظاهرة الفساد في العراق ستلقي في ظلها على مختلف مناحي الحياة ، وان ترك هذه الظاهرة سيجلب للعراق والمجتمع العراقي الويلات والدمار ، ولذا لابد من التصدي لهذه ألازمة التي يمر بها المجتمع وقبل تلمس الحلول وما هو الواجب اتخاذه لابد من التعرف على أثاره من خلال إسقاطاته على المجتمع :

أولا:- الإسقاطات الاقتصادية :-

في إطار المضمون الاقتصادي لا يعد ان يكون الفساد المؤدي إلى الرشوة سوى احد مكونات هيكل التكاليف للوحدات المنتجة ، وبذلك فأنه يؤثر على الأسعار بالارتفاع ، وفي هذه الحالة يتحمل أعباءها المجتمع برمته ، إلا إن تأثر الفئات ذات الدخل المنخفض يكون اكبر من نظيراتها ذات الدخل المرتفع ،باعتبار إن الميل الحدي للاستهلاك يعد مرتفعاً لدى الفئات منخفضة الدخل ، ومرتفعا لدى الفئات مرتفعة الدخل ، إما في حالة اتساعه واعتباره منهجا بنيويا في المجتمع ، فسيؤدي الى ظاهرة الفقر وتأصيلها وزيادة نسبة الأفراد الذين هم تحت خط الفقر في المجتمع . ويتأتى الفقر في هذه الحالة من اتجاهات متعددة تختلف في مساهماتها بأحداثها الأولى : قد ينجم عن الفساد المؤدي إلى تباطؤ النمو سيادة حالة التضخم من جراء التراجع في العرض السلعي مقارنة بالتزايد في الطلب المجتمعي نتيجة النمو السكاني وإعادة توزيع الدخول ، والثاني : سيترتب على تباطؤ النمو تزايد البطالة ويرافقه ارتفاع نسبة الباحثين عن فرص العمل ولا يجدونها .

كما إن اتساع ظاهرة الرشوة وهي أحدى الصور الرئيسية للفساد ستترك أثارها الاقتصادية أيضا على نمط تخصيص الموارد في إطار مفاهيم (تكاليف الفرص البديلة) وستؤدي هذه الظاهرة بدورها الى انسياب الموارد الاقتصادية باتجاه الطلب على السلع التي تعمل الرشوة بالمساعدة على إنتاجها على الرغم من عدم كفاءة تخصيصها الإنتاجي ، ومن هذا المنطلق أيضا سيؤدي الفساد الى إعادة توزيع الدخل على عوائد عناصر الإنتاج ، ولاسيما (الربح) باتجاه تلك الموارد دفعت الرشوة عنها ، ويصبح رأس المال أكثر استفادة من العمل من جراء الفساد ، الأمر الذي يؤدي الى تزايد التباين بين عوائد العمل ونظيره من رأس المال لصالح الأخير .

إن انتشار الفساد في البنى التحتية في الدولة والمجتمع معناه انتشاره في قاعدة عريضة لدى الأفراد في الجهاز الوظيفي للدولة ونمط العلاقات المجتمعية ، فيبطئ من حركة تطور المجتمع ، ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي ، وفي أي من الحالتين او الاثنين معاً ، فانه يعمل على تباطؤ النمو الاقتصادي ، وفي المدى القصير ، وتوقف النمو او انحداره الى الأسفل في المدى البعيد .

والفساد يمنع ويحجم الاستثمار الخارجي ويشجع اقتصاد الظل . حيث يصل الفساد أقصى صورة عندما يدور الصراع على المستوى الكلي حول الثروة ولاسيما عندما يكون صراع بين الدول ، وبالذات الدول غير المتكافئة القوى وتتواضع أثار الفساد نسبيا على المجتمع عندما يكون الصراع على المستوى الجزئي بين المنشئات في الدولة نفسها.

وقد أكدت بعض الدراسات على وجود ترابط عكسي بين انتشار الفساد و ارتفاع مستوياته من جانب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي من جانب أخر ، ويمكن تفسير هذه العلاقة اذ ان انتشار الفساد في الأوساط الاقتصادية يؤدي الى سيادة مناخ يبطئ من تدفقات الاستثمار الأجنبي الى النشاطات الإنتاجية من جراء سيادة أجواء اقتصادية غير متوازنة تؤثر في أسعار صرف العملات المحلية ، وما يعكسه ذلك من حالات عدم التفاؤل في مستقبل الأوضاع الاقتصادية للدولة ، في حين يحفز الفساد النشاطات في القطاعات غير الرسمية او مايطلق علية ب (اقتصاد الظل) وهي النشاطات الاقتصادية غير الرسمية (الخفية) سواء تلك التي تتم من خلال المعاملات النقدية او بنظام المقايضة ، ودوافع الفساد في هذه النشاطات هو التهرب الضريبي ، ويؤدي في محصلته النهائية الى تأكل الحصيلة الضريبية ، ويترتب عليه هروب الموارد الاقتصادية من الأنشطة الاقتصادية الى اقتصاد الظل ، ولهذا النوع من الفساد أثار اقتصادية مباشرة في مقدمتها زيادة الطلب على النقود وانخفاض المشاركة في أسواق السلع والموارد الرسمية ، من ثم سيؤدي الى نزوح الموارد الى خارج السوق الرسمية مما يؤدي الى إضعاف النمو الرسمي وتباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي.

إن توسيع قاعدة الفساد يشير بصورة غير مباشرة الى ضعف نظام الحكم وهذا يعطي مؤشراً للمؤسسات النقدية العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بأن القروض الممنوحة لهذه البلدان قد لأيتم استخدامها بكفاءة عاليه من جراء استشراء أوضاع الفساد سواء من خلال الرشوة او استخدام القروض في نشاطات تحقق منافع خاصة أكثر من كونها تحقق منافع عامة . وهكذا فان عبأ الفساد يؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية .

كما يؤدي الفساد الى ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات) نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد ((وفقاً لدراسة حديثة للبنك الدولي)). والتي تراوحت في بعض بلدان العالم الثالث مابين ٢٠%- ٥٠% فوق التكلفة الأصلية.

وجدير بالإشارة هنا الى إن ممارسات الفساد وليست مجرد ممارسات فردية خاصة، وإنما هي تتحرك من خلال شبكة ومافيات منظمة ، وهكذا تكتسب ممارسات الفساد نوعاً من المؤسسية في إطار تلك المنظومات الشبكية.(٢٧)

ثانياً:- الإسقاطات البنوية والاجتماعية :

إن واحد من مضاعفات الفساد هو تنمية الدخول الخفية ، وعند ما تتفاقم الدخول الخفية الناجمة عن الفساد وتصبح هي الدخول الأساسية التي تفوق قيمتها (الدخول الرسمية) مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة وجدوى (عمله الأصلي) وبالتالي يتقبل نفسياً التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمدني والرقابي ، فيتم تعلية العمارات بلا تراخيص وبلا ضوابط ويتم تسليم المباني والإنشاءات دون إن تكون مطابقة للمواصفات ، ويتم غش المواد الأساسية ، ويجري تهريب السلع للاتجار بها في السوق السوداء ويتم التعدي على أراضي الدولة بالاغتصاب والأشغال غير القانوني ولعل اخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع ، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره ، ويساعد على اتساع نطاق مفعولة في الحياة اليومية . إذ تلاحظ إن الرشوة والسمسرة أخذت تشكل تدريجياً مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية الذي لا يجاريه نظام أخر . واقتصاد الفساد يشكل خطراً كبيراً على شرعية النظام واستقراره ، ذلك لأنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بشكل غير مشروع مما يحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبية الاجتماعية . الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي ويعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر والمفسدون يملكون القدرة على تعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية في المهد وعند ما لا يجد المواطن العادي إجابات عن أسباب عدم تفعيل القانون ، وان الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ... فلابد للمواطن إن يفقد ثقته في هيبة وسلطان القانون في المجتمع ، وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء.

٥- المعالجات

اتسعت الدوافع الرئيسة للفساد في العراق في ظل سلطة الاحتلال بتسريح القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي مع بدء رحيل النظام السابق، الأمر الذي ابعد الوسائل المساعدة على منع الفساد وتقييده ، ولم تتمكن سلطة الاحتلال من إحلال قوات أمنية مناظره تتمكن من تحديد تسارع دائرة الفساد واتساعها ، فلم تعد الوسائل الرقابية ذات نفع في الحد من الظواهر المشوهة لأوضاع التوازن في المجتمع العراقي ،بسبب غياب وسائل الردع والعقاب التي تحد من ظاهرة الفساد ، وقد سادت العديد من الآراء في الأوساط السياسية تشير إلى إن قوات الاحتلال كانت مصممة مسبقاً على إحداث هكذا أجواء من عدم التوازن ليساعدها على البقاء في الأراضي العراقية إلى أمد بعيد ، لا بل ويتمسك المجتمع العراقي ببقائها في ظل

أجواء الفوضى والعنف التي رافقت عمليات الاحتلال ، ومناخ من هذا النوع يعد بيئة أكثر ملائمة لنشوء الفساد واتساع تأثيراته السلبية وتقييد الوصول إلى حالة الاستقرار الاجتماعي والبناء الاقتصادي .

والسؤال الذي يبقى مطروحاً ويبحث عن جواب : هل يمكن معالجه الفساد في العراق ؟

لأتعد معالجة حالات الفساد في العراق مسألة مستحيلة ، إلا أنها صعبة وصعوبتها تتأتى من غياب الوعاء المؤسسي للدولة بسبب الاحتلال ، مما افقد الدولة دورها في تقييد الفساد ، وبعبارة أخرى إن غياب دور الدولة الوطنية في إبعاده المختلفة أعطى فرصة كبيرة لسلطة الاحتلال لتعظيم منافعها سواء بالتصرف في موارد الدولة او ملكية المجتمع ، إذ إن تدني مظاهر الفساد تتطلب أصلاحا مؤسسياً ،إلا إن البنى التي ينبغي إصلاحها في العراق قد غيبها الاحتلال والياته من جانب أخر، أصبح معه من الصعوبة وضع استراتيجية لمقاومة الفساد ، ولاسيما إن هذه الاستراتيجية بعيداً عن القيود الأيد يولجية تتطلب إدارة صالحة ، وجدير بالذكر إن التغاضي عن الفساد في المدى القصير يؤدي الى تأصيله في المدى الطويل ويصبح حالة بنيوية في المجتمع وجزء من ديمومته ، في حين إن الإصلاح هو الذي يجب إن يكون بنيويا في المجتمع ، ليحافظ على منظومة المجتمع القيمية . وقد أدى احتلال العراق الى اختلال التوازن الدولي ، وهذا بدوره سيؤدي الى توازن غير مستقر مستقبلاً في المدى القصير او المتوسط في اقل تقدير ، والمستفيد من هذه الحالة هي الدولة الأقوى في المنظومة الرأسمالية ، كما أحدث الاحتلال حالات من عدم التوازن على الصعيد العربي أدى في محصلته الى العنف المتبادل غير المتكافئ بين تيارات سياسية في المجتمع والدولة ، في حين أحدث نوعا أخر من عدم التوازن على صعيد المجتمع العراقي أدى الى تشكيل بيئة ملائمة للفساد يصعب حصر إبعادها وتأثيراتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في المدى البعيد .

وفي إطار هذا الصراع وتنامي الفساد وما يرافقها من نزعات الهيمنة والسيطرة الأجنبية،فان التعامل مع هذه التحديات غير المسبوقة تتطلب رؤية عربية جديدة تبنى على استراتيجية تعتمد التكامل في النشاط الاقتصادي العربي والاعتماد المتبادل مع العالم الخارجي ومشاركة المجتمع المدني الصادقة في صنع القرار. تستلهم ثقافتها من حداثة الفكر العربي الإسلامي ، في إطار من نظام الحكم الصالح المعتمد على الشفافية والديموقراطية والتعددية للوصول إلى الرأي الصالح،ولاسيما إن حوافز النهوض في متضمنات الهوية وهي العقيدة الدينية والقومية أخذه بالتزايد المتسارع ، إن التعرف على الهوية لاتتم من خلال الوجود مع ألذات بقد رما يقوم على الوجود مع الأخر ، والأخر في هذه الحالة هم القادمون من خارج الوطن العربي ، ودون ذلك فان الهيمنة وامتدادات النظام الرأسمالي الجديد نحو إطراف واسعة من العالم ستؤول الى إفساد نظم الحكم في البلدان العربية جمعاء في المدى القصير او البعيد ومع ذلك وغيره . فأن ذلك ليس نهاية الطريق.

يتضح ما تقدم

١- لابد من تحليل الظروف الموضوعية المسببة لمشكلة الفساد .
٢- التخلص من الاستبداد والدكتاتورية من خلال ممارسة الديموقراطية في مختلف الأوجه والنشاطات .
٣- اعتماد رجال أكفاء ويتم اختيارهم على مبدأ العدالة والكفاءة والنزاهة بغية إقامة حكم صالح .
٤- استلهام الحداثة الإسلامية في فهم العقيدة الإسلامية وجعلها الطريق في التصرف والسلوك .
٥- نشر الوعي العقيدي بين صفوف المجتمع والقادة والإفراد لتحقيق المحددات الذاتية التي من شأنها تبصير القادة والأفراد بحدود المسموح به والباطل .
٦- اعتماد أسلوب الشفافية والعدالة وإتاحة الفرص للأعلام والمواطن بممارسة دوره الرقابي .
٧- العمل على تطوير العمل المدني ودعمه واشتراكه في القرارات السياسية .

١- الخاتمة

اولا: الاستنتاجات :

١- أتضح من خلال الحقائق التاريخية إن ظاهرة الفساد هي السائدة في الأنظمة العراقية ، وكان نظام الحكم الصالح حالة استثنائية .
٢- الحكم الفردي الشمولي هو أساس كل الفساد والتخريب الذي يحدث للمجتمع ونتيجة للفساد المتفشي في دوائر الدولة أبان النظام البائد أدى الى تعرض البنية التحتية لمؤسسات الدولة المهنية والتجارية والصحية وجميع دوائر الدولة الى الانهيار مما تصبح الحاجة ماسة الى إعادة بناء الجهاز الإداري على أساس مدروس وسليم .
٣- ساهم الاحتلال وشخوصه الذين اعتمدهم في قيادة الدولة في تضخيم ظاهرة الفساد ، وظهرت بشكل واضح في مختلف وزارات الدولة .
٤- لإشكالية الفساد حلول متعددة إذا ما مورست بشكل متوازن فأنها ستحقق نجاحا مثمراً .

أي إن المشكلة قابلية للحل يتوفر شروطها من أفراد ومؤسسات وقيادات.

ثانياً :- التوصيات :

١- الحكم الفردي والشمولي هو من اخطر العوامل المسببة للفساد ولذلك لايمكن الحد من الفساد وتحقيق الاستقرار إلا من خلال نظام تسود فيه العدالة والحرية والتعددية بإدارة السلطة وعدم احتكارها .
٢- إن نسبة كبيرة من الجهاز الإداري في العراق قبلا وحاليا يسيطر عليه البعد الطائفي والقومي مما تسبب بحالة من عدم التوازن بين فئات المجتمع العراقي وتاليا ولد حاله شعور بالغبن والظلم عند غالبية المجتمع والكراهية فيما بينهم . لذا لابد

من اعتماد منهجية اخرى تعتمد الهوية الوطنية كعامل مشترك بين جميع مكونات المجتمع لقيادة العراق بعيدا عن المحاصصة والطائفية . ولابد إن يقر هذا المبدأ في الدستور والتزام جميع مؤسسات الدولة ودوائرها بتنفيذ هذا المبدأ .

٣- أثبتت التجارب العالمية إن النظام اللامركزي في العملية الإدارية عامل قوى في الحد من الاستبداد والفساد ، وفي العراق يمكن اعتماد هذه المنهجية في إدارة البلاد بشرط اعتماد مبدأ الوطنية وليست الطائفية والقومية .

٤- إن غياب العدالة في توزيع الدخول من خلال اعتماد سلم رواتب شعرت الغالبية الكبرى من موظفي الدولة بغبن و فرو قات صارخة ولدت لدى هذه الطبقة صدمة جراء التقسيمات في سلم الرواتب وألهوه الواسعة بين القياديين والموظفين الذين هم بنفس المستوى في التحصيل والزمن .فالمدير او المسؤول أصبح راتبه ضعف زميله الموظف المماثل له بالخصائص أكثر من خمس مرات أحيانا فمثلاً مهندس يصبح مدير راتبه أكثر من مليون وزميله بنفس الدرجة العلمية والمدة الزمنية راتبه ٢٥٠ ألف دينار ، هذه الحالة ولدت شعوراً بالغين لدى الموظف الأخر انعكس بالنتيجة على إنتاجيته وإخلاصه وتوجهه وجهة اخرى لتعويض هذا الغبن والفرق بأخذ الرشوة او عدم بذل الجهد لإحساسه بالغبن وهذه الحاله خطيرة تؤثرعلى مستوى الأداء والأمانة . ولذا نجد إن اعتماد سلم رواتب مناسب يحجم هذه ألهوه في سلم رواتب ويجعل حافز مناسب للتسابق وتعطى المواقع القيادية لمن يحقق نقاط نزاهة وعفة وإبداع أكثر وعليها نسبة محددة ومعقولة من الحوافز تعويضا لجهده المضاف .

٥- لقد جاء الفساد بشكل كبير مع مجيء الاحتلال ورجالته واستطاعت أميركا إن تضمن وجود رجالاتها دائما وان تعزز الطائفية والقومية من خلال استخدام أسلوب قوائم الانتخابات المغلقة وبإجماع غالبية الشعب إن هذا الأسلوب هو مقصود منه الإساءة للمجتمع والمحافظة على استمرار ووجود أشخاص محددين يريد بقائهم المحتل ، والوقائع تشير الى صدق هذه التوقعات حيث بقيت غالبية هذه الشخصيات تنتقل من مكان الى أخر وبصورة شرعية جراء الانتخابات لانه وضع على راس قائمة لابد ان يكون هو الفائز مهما تكن عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه القائمة ، المهم أنها تكفي لفوزه وهي بالواقع أصوات أعطيت لغيره وليست له . ولهذا لابد من استخدام القوائم المفتوحة والتي تعد وسيلة فعالة للحد من الفساد والتخلص من مسببي الفساد ، ومن الجدير بالذكر لابد من الإشارة إن أميركا تدرك المبدأ القائل ((إن الناس على دين ملوكهم)) ، ولذا إذا صلح الملك و القادة صلح المجتمع والعكس بالعكس

٦- إن التوصية بالاهتمام الحقيقي ببناء مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بدورها المطلوب لابد أولا التخلص من معظم مؤسسي هذه المؤسسات ذلك لأنهم أيضا يشكلون عنصر فساد ، وكما هو معلوم إن أكثر من أسس هذه المنظمات هم الوافدون من الخارج وهؤلاء يعلمون بأن هذه المنظمات تحقق مكاسب كبيرة إذا استخدمت بطريقة دافعها تحقيق الربح لأنها تحصل على دعم وافر من المنظمات العالمية . وخصوصاً عند غياب المحاسبة والمراقبة ، كما لابد من وجود المخلصين الحقيقيين المؤمنين بدور وأهميته منظمات المجتمع حتى يمكن القول لا بدمن دعمها حقيقياً والسهر على بنائها .

٧- وهنا حقيقة أظنها يتفق عليها جمع كبير من أبناء الشعب العراقي وهي إن غالبية من يدير الدولة ومؤسساتها لا يملكون القدر من الفقه الإداري العقيدي الذي يمنحهم القدرة على تفسير القرارات وتطبيقها بما يخدم صالح المجتمع ويحقق الموازنة بين المصلحة الشخصية والمصلحة الاجتماعية . حيث لا يوجد إلا القليل من هو يلجأ إلى القرآن والسنة ليطابق قراراته وتصرفاته تصب في رضا الله والمجتمع أم أنها مزاجية . وهذه الظاهرة تعد من اخطر الظواهر التي تساهم بشكل كبير في تفشي الفساد من خلال سوء استخدام الإدارة والرشوة ، والمحسوبية . ولذا فان الإنسان الذي يمتلك المحددات الذاتية العقيدية وبالشكل الحقيقي والاعتقادي وليس الظاهري المبطن ، إذا تحقق هذا الأمر سيحد بل يقلص الفساد وبشكل كبير جدا.

٨- وتأسيسا على ما ورد أعلاه لابد من وضع إلية تشترط بموجبها ويفضل إن تكون مبدأ دستوري إن من يشغل المنصب او الموقع الفلاني لابد ان يحصل على شهادة لدورة اجتازها تكسبه المحصنات او المحددات الإدارية وفق شريعته وعقيدته وكل العقائد ترفض الفساد مهما كانت هذه العقيدة . وتتولى أدارتها وأقامتها دائما المؤسسات الدينية وتحدد هذه المؤسسات وأماكنها ، وبذلك ستأخذ الحوزات والشخصيات الدينية على عاتقها إعادة تغيير وبناء المجتمع الصالح ، وتحقق القاعدة التي أكدها الإمام علي في شروط الحاكم بوصيته الى مالك ((فاصطفي لولاية إعمالك أهل العلم والورع والسياسة)) .

٩- وللجامعات دور مؤثر في وعي المجتمع وامتداداته الأخلاقية ولذلك لابد لهذه الجامعات أن تساهم في غرس الوعي العقيدي في مجال آداب العمل السياسي والإداري من خلال اعتماد مناهج تدرس في مختلف الكليات لتمكين ألطلبه من بناء محددات ذاتية لأنهم بنات الوطن وجيل المستقبل .

االهوامش :-

١- ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكر بن منظور ،لسان العرب ، دار الصياد ، بيروت ، (د . ت) .باب فسد

٢- سورة المائدة ، اية (٦٤) .

٣- النجفي ،سالم توفيق ، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان (٢٠٠٤)،ص٣.

٤- المصدر نفسه ، ص٤.

٥- عبد الفضيل ، محمد ،الدكتور ، مفهوم الفياد ومعايره ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، (٢٠٠٤) ، ص١ .

٦- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ه) ، مقدمة بن خلدون ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩ه – ١٩٩٩م ، ج٢ ، ص٣٩٨ .
٧- عبد الفضيل ، محمود ، مفهوم الفساد ومعايره ، مصدر سابق ، ص٢ .
٨- نظمي ، وميض جمال عمر ، ثورة العشرين في الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، المكتبة العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٥ .
٩- النجفي ، سالم توفيق ، تاثير برامج الاصلاح الزراعي العراقي في التعاون الحيازي والكفاءه transarency الاقتصادية ، مجلة دراسات (الجامعة الاردنية) السنة (أ)٢١ ، العدد٢ ، ١٩٩٤ .- ايظا Internation Global corruption report (GCR) clobal corruption Report 2004 (London : Pluto press , 2004) , EWWW.alobal corruption erport . org .
١٠-عبد الحميد ، صبحي ، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، البداية ، التنظيم ، التنفيذ ، الانحراف ، (منشورات مكتبة بشار) ، بغداد ، ١٩٨٣، جميع الكتاب
١١-النقيب ، خلدون حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ، دراسة بنائية مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط٢ ، ١٩٩٦ ص١٥٠
١٢-العزاوي ، فاضل ، النار والرماد في رحلة اطول من ابدية ، ربع قرن في المنفى ، مجلة العربي (الكويت) العدد ٥٤٧، حزيران ، ٢٠٠٤ ص٢٥
١٣-التكمه جي ، العراقي في الدنمارك ، مركز دراسات جنوب العراق.

Southiraq 93 @ notmail - com.

Southiraq @ msn . com.

١٤-شولنيك ، شيرمان ، مقال حول شركات صدام احد المالكين لشركة Daimler-chryslerفي -http : //www. rense .com بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ .
١٥-التكمه جي ، صلاح ، الفساد الاداري في العراق ، مصدر سابق ، ص٦٢ .
١٦-المصدر نفسه ، ص٦٣ .
١٧-المصدر نفسه ،ص٦٣.
١٨-هيكل ، محمد حسنين ، صناعة القرار الامريكي – الان – مجلة وجهات نظر (القاهرة) العدد٥٤ تموز ، ٢٠٠٣ .
١٩-هيكل ، محمد حسنين ، المصدر نفسه ص٢٠
٢٠-دراسة ميدانية لعينة من المجتمع شملت شرائح متعدده اجراها الباحث حول مسئلة الفساد . – ايظا" ، محاضره القاها في منظمة المجتمع المدني حول الفساد واثارة .
٢١-الصائح ، عبد الحميد ، حديث الفساد الاداري في العراق ، ط٤ ، ٢٠٠٣ ،ص٥-٢٠ .
٢٢-النجفي ، سالم توفيق ، المنظمات الاقتصادية للامن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، اشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩م .
٢٣-النجفي ، سالم توفيق ، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال ، مصدر سابق ، ص٤ .
٢٤-فردريك شنايدر ودومنيك انستي ، الاختباء ، وراء الظل ، نمو الاقتصاد الخفي ، قضايا اقتصادية ٣٠٤ (واشنطن صندوق النقد الدولي (IMF)) ، ٢٠٠٢ .
٢٥-سوزان – روزاكرمان ، الفساد والحكم ، الاسباب ، العواقب ، والمعالجات ، ترجمة فؤاد سبروجي ، دار الطليعة ، عمان ، ٢٠٠٣ .
٢٦-زرنوقة ، صلاح سالم ، تحليل قضايا الفساد في مصر ، الفساد والتنمية ، الشروط الاساسية للتنمية الاقتصادية ، مزكز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهره ، ١٩٩٩ ، ص٢٩٦ .
٢٧-عبد الفضل ، محمود ، الدكتور ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مصدر سابق ، ص٤ .
٢٨-المصدر نفسه ، ص٧ .
٢٩-الربيعي ، اسماعيل نوري ، التاريخ والهوية ، اشكالة الوعي بالخطاب التاريخي المعاصر ، دارمكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ .
٣٠-ان ماذهب اليه الدكتور امام عبد الفتاح مبالغ فيه بأن الديمقراطية هي نهاية التاريخ انظر :- امام ، عبد الفتاح امام، الدكتور ، الطاغية ، مكتبة مدبولي ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
٣١-الامام علي (ع) ، نهج البلاغة ، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر ، ط٢ ، إيران ، ٢٠٠٤م .

المصادر :-

١- القران الكريم .
٢- أمام ، عبد الفتاح أمام ،الدكتور.
- الطاغية ، مكتبة مدبولي، ط٣ ، القاهرة ،١٩٩٧م .
٣- الإمام علي .
- نهج البلاغة ،مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر ،ط١، إيران ، ٢٠٠٤م .
٤- التكمه جي ، صلاح .
- الأرشيف العراقي في الدنمارك ، مركز دراسات جنوب العراق ،
- SOUTHIRAQ, 93@HOT MAIL.COM
- SOUTHIRAQ @ MSN .COM
٥- الربيعي ، إسماعيل نوري .
- التاريخ والهوية ، إشكالية الوعي بالخطاب التاريخي المعاصر ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ م .
٦- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) .
- مقدمة بن خلدون ، دار التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، لبنان ، ١٩٩٩م ، ج٢ .
٧- زرنوقه ، صلاح سالم .
- تحليل قضايا الفساد في مصر ، الفساد والتنمية ، الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٩م.
٨- سوزان ، روز اكرمان .
- الفساد و الحكم ، الأسباب ، العواقب والمعالجات ، ترجمة فؤاد وسيروجي ، دار الطليعة ، عمان ، ٢٠٠٣م.
٩- شو لنيك ، شيرمان .
- شركات صدام ، احد المالكين لشركة Daimler-Chrysler في http://www.rense.com بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ .
١٠- الصائح ، عبد الحميد .
- حديث الفساد الإداري في العراق . ط٤ ، ٢٠٠٣
١١- صلاح ، علي .
- الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (ع) ، دار البصائر للطباعة والنشر ، ط١، ١٤٠٥ هـ
١٢- عبد الحميد ، صبحي .
- أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق . البداية ، التنظيم ، التنفيذ ، الانحراف ، منشورات مكتبة بشار ، بغداد ، ١٩٨٣.
١٣- العزاوي ، فاضل .
- النار والرماد في رحلة أطول من أبدية ، ربع قرن في النفي ، مجلة العربي ، العدد ٥٤٧ ، الكويت ، حزيران ٢٠٠٤.
١٤- عبد الفضيل ، محمود ، الدكتور .
- مفهوم الفساد ومعاييره ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤.
١٥- فردريك شنايدر ودومنيك انستي .
- الاختباء وراء الظل ، نمو الاقتصاد الخفي ، قضايا اقتصادية ٣٠٤ ، صندوق النقد الدولي واشنطن (IMF) ، ٢٠٠٢
١٦- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم .
- لسان العرب دار الصياد ، بيروت ، (د.ت) .
١٧- النجفي ، سالم توفيق .
- دراسة حالة العراق تحت الاحتلال ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤.
- تأثير برامج الإصلاح الزراعي في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية ، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية) ألسنه (أ) ٢١ ، العدد ٢ ، ١٩٩٤.
- المتظمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩.
١٨- النقيب ، خلدون حسن.
- الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ، دراسة بنائية مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٦ م .
١٩- نظمي ، وميض جمال عمر .

- ثورة العشرين في الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، ، سلسلة اطروحات الدكتوراة ، المكتبة العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢، ، بيروت ، ١٩٨٥م.
٢٠- هيكل ، محمد حسنين .
- صناعة القرار الأمريكي – ألان – مجلة وجهات نظر (القاهرة) العدد ٥٤ ، تموز ٢٠٠٣ .

21-- INTERNATIONL GLOBAL CORRUPT(GCR) GLOBAL CORRUPTION REPORT 2004 (LONNDON: PLUTO PRESS, 2004)

E.WWW.GLOBAL CORRUPTION ERPORG

ورقة استبيان

الى الإخوة المشتركين في العينة نبغي من وراء إجاباتكم الصريحة تقيم أثار الفساد الإداري في العراق وأسبابه الخارجية والداخلية شاكرين تعاونكم معنا خدمة للصالح العام .

الاسم الثلاثي والعمر:

التحصيل :

العمل:

الانتماء السياسي :

س١: هل يوجد الفساد في العراق قبل الاحتلال ؟

س٢: هل للاحتلال دور في استشراء الفساد في العراق ؟

س٣: هل الفساد مستشري جداً في ظل أوضاع الاحتلال ؟

س٤: هل ساهم المقاولون ورجال الأعمال في الفساد؟

س٥: هل ساهم صغار الموظفين في الفساد ؟

س٦: هل ازداد الفساد لعدم وجود مسائلة فعالة في الحكم ؟

س٧: هل أسباب الفساد المتزايد فقدان مؤسسية الحكم ؟

س٨: هل أسباب الفساد ضعف القضاء ؟

س٩: هل الرشوة وسيلة للحصول على العقود من الداخل ؟

س١١: هل تتم العقود من الداخل دون دفع رشوة؟.